أساسيات الأمن القومي

تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

ديفيد جارنم



سلسلة
محاضرات
الإمارات
21



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد، والعالم العربي والقضايا الدولية المعاصرة عموماً.

من هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات الإمارات**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة، التي عقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات العلمية التي ينظمها على مدار العام، والتي يدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء، بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية المتضمنة دراسة قضايا الساعة، ومعالجتها. وتهدف هذه السلسلة إلى تعميم الفائدة، وإثراء الحوار البنَّاء والبحث الجاد، والارتقاء بالقارئ والمهتم، أينما كان.

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 21 ـ

أساسيات الأمن القومي

تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

ديفيد جارنم

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

ألقيت هذه المحاضرة يوم الأربعاء الموافق 21 أيار / مايو 1997

الطبعة الأولى 1998

توجه جميع المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:

سلسلة محاضرات الإمارات ـ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 722776 - 9712

فاكس: 769944 - 9712

e-mail: root@ecssr.edu

http://www.ecssr.ac.ae

الأهداف الوطنية

إن الأهداف الوطنية أمور ثابتة لا تتقلب بتقلب الأوضاع الجيو-سياسية. وتجب حمايتها من كافة التهديدات، مهما كلف ذلك من ثمن. وتعتبر هذه الأهداف غايات في ذاتها، وليست وسيلة لتحقيق غاية ما، وينبغي أن تعمل الدول على تحقيق الأهداف الأساسية، من خلال وضع السياسة الأمنية الوطنية لحماية الدولة، حتى يمكن تحقيق هذه الأهداف.

ويحدد دستور الدولة – أو وثائقها السياسية – القيم الرئيسية للدولة. فنجد أن دستور الولايات المتحدة الأمريكية قد نصَّ على هذه القيم، لا سيما "ميثاق الحقوق" وغيره من النصوص، مثل إعلان الاستقلال الذي بدأ بما يلي:

"إن هذه الحقائق واضحة جلية؛ وهي أن جميع البشر خلقوا سواسية، وأن خالقهم قد منحهم حقوقاً معينة لا يجوز المساس بها، ومن بين هذه الحقوق حق الحياة والحرية والسعي إلى تحقيق السعادة. ولضمان هذه الحقوق، تنشأ الحكومات بين البشر، والتي تستمد سلطتها العادلة من رضا المحكومين".

وتتعلق الأهداف الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة بدولة الإمارات نفسها، لكنها تمتد لتشمل التضامن مع الأمة العربية والأمة الإسلامية بأسرها. ويعتبر الهدف الأسمى للسياسة الأمنية الوطنية هو حماية القيم الأساسية، وعادة ما يحدد كبار قادة الدولة هذه السياسة تحديداً واضحاً.

أهداف الأمن القومي

تشمل سياسات الأمن القومي الأهداف العسكرية والسياسية والاقتصادية؛ وتركز أهداف الدولة العسكرية على الحفاظ على أمن الدولة على امتدادها، ويشمل هذا الأمر الدفاع عن حدود الدولة ضد التهديدات الخارجية، وحماية أراضي الدو لة والشعب من التهديدات الأمنية الداخلية، كما يعد الأمن المادي شرطاً ضرورياً للأمن القومي، وإن لم يكن شرطاً كافياً. وبالإضافة إلى هذا تسعى الدول إلى تحقيق الحكم الذاتي والاستقرار السياسي. وهذان هدفان من الأهداف السياسية القومية. غير أن السيادة القانونية لا تضمن حكماً ذاتياً كاملاً؛ ومن الأمثلة البارزة التي تؤكد ذلك، مانشوكو، تلك الدولة اليابانية منزوعة السيادة التي قامت في منشوريا خلال الثلاثينيات، ومن الدول الأخرى التي لم تكن تتمتع بالحكم الذاتي "البلاد السوداء" (بانتوستان) التي أنشأتها حكومة الأقلية البيضاء السابقة في جنوب أفريقيا، مثل ترانسكاي.

وثمة أمثلة أخرى لدول من نوع ثان، كانت تتمتع بقدر أكبر من الحكم الذاتي، لكنها لم تكن تتمتع بالاستقلال التام، وقد أوضح ذلك بشكل تام مبدأ بريجنيف عام 1968، فيما يتعلق بالدول التابعة للاتحاد السوفيتي السابق، والتي تدور في فلك حلف وارسو.

وهناك نوع ثالث، وهو الدول التي تتمتع بقدر أكبر نسبياً من الحكم الذاتي، لكنها تحرص على عدم معاداة أية دولة أكبر قوة، وقد وصف أحد الدبلوماسيين الفنلنديين عملية صبغ البلاد بالطابع الفنلندي خلال الحرب الباردة، بأنها انطوت على حاجة فنلندية لإعطاء تأكيدات كافية للاتحاد السوفيتي بأن فنلندا لن تسمح بأن تصبح أراضيها قاعدة أو معبراً للعدوان

العسكري على الاتحاد السوفيتي، وفي الوقت ذاته كان على فنلندا أن تدرأ عن نفسها الجهود السوفيتية لتحويل العلاقات القائمة بموجب المعاهدة الثنائية إلى تحالف يتسم بالتكامل العسكري والتنسيق السياسي[1].

وبحلول عام 1997، وبعد سنوات من نهاية الحرب الباردة، استمر الرئيس يلتسين في التعبير عن معارضة روسيا لاحتمال دخول فنلندا في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وأكد أن عدم انحياز فنلندا كان وراء رغبته في قبول هلسنكي مكاناً لعقد قمته مع الرئيس كلينتون في آذار/ مارس 1997. ورغم اختلاف هذه الفئات الثلاث، فإن أياً منها لا تمثل حكماً ذاتياً كاملاً، وبالشكل الذي تصبو الدول القومية إلى تحقيقه.

تضم الأهداف الاقتصادية القومية كلاً من الرخاء الاقتصادي، الذي يقاس في الغالب بنصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي، والاستقلال الاقتصادي. أما الاكتفاء الاقتصادي الذاتي الكامل فغير مرغوب فيه دائماً، ويستحيل تحقيقه عادة. وتستطيع الدول أن تتمتع بمستويات معيشة مرتفعة كجزء من الاقتصاد العالمي، أكثر من أن تكون وحدات اقتصادية منفصلة، لكن ثمة علاقة تبادلية بين الرخاء الاقتصادي والاستقلال الاقتصادي. أما التكامل فيلحق نوعين من الارتباط: الحساسية، وسهولة التأثر؛ وتقاس الحساسية بمدى تأثر اقتصاد الدولة بالأحداث الخارجية؛ فالاقتصادان الأمريكي والياباني، على سبيل المثال، حساسان إزاء تغير أسعار النفط.

وفي المقابل، نجد أن الدول المصدرة للنفط حساسة إزاء الركود الذي يصيب الدول الصناعية ويضر بواردات الطاقة. وتتأثر الدول المستوردة للنفط أيضاً بسهولة، وتشمل سهولة تأثرها التكاليف الحتمية للحد من

الارتباط، عن طريق زيادة الإنتاج المحلي للنفط، أو ترشيد استخدام الطاقة، أو استغلال مصادر أخرى للطاقة على سبيل المثال. ورغم أن الدول تكره الحساسية وسهولة التأثر، فإنها تتسامح في مسألة الارتباط، للحفاظ على مستوى معيشة مرتفع.

إن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة اقتصاد متميز، وتعتمد دولة الإمارات اعتماداً كبيراً جداً على السلع والأغذية المصنعة والمستوردة من الخارج (تمثل الزراعة 2٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي)، بينما تمثل مبيعات النفط ثلثي دخل التصدير. ويتطلب مستوى المعيشة المرتفع في دولة الإمارات العربية المتحدة هذه الواردات، لكن لحسن الحظ توجد مصادر عديدة أخرى تنافس في توفير هذه الواردات، في حين تنشأ نقاط الضعف الاقتصادية الرئيسية من إمكانية انخفاض أسعار النفط، أو أي تعطل مادي للتجارة الدولية، كأن تندلع حرب في منطقة الخليج.

العوامل البيئية

يتم تحليل الأمن القومي في إطار السياسة الدولية، وتختلف السياسة المتبادلة بين الدول اختلافاً كبيراً عما هي عليه داخل الدولة الواحدة؛ فتحتكر الحكومات داخل الدول القومية الاستخدام الشرعي للعنف، وهكذا يمكن أن تنزلق هذه الدول إلى حالة من الفوضى، ومن الأمثلة المعاصرة على ذلك، لبنان والصومال وزائير ويوغوسلافيا السابقة. ورغم أن الفوضى داخل الدول تعتبر أمراً غير عادي، فإن الفوضى بين الدول تعتبر أمراً مألوفاً. وكما ذكر إيمانويل كانت Kant، منذ مئتي عام، فإن "النظام الطبيعي للدول هو الحرب، أما السلام فيجب خلقه"[2].

وتنشأ الفوضى في السياسة الدولية من سيادة الدول القومية؛ فتتمتع الدول ذات السيادة بسلطة كاملة على كافة الأفراد والممتلكات داخل حدودها، كما أنها مستقلة قانونياً عن غيرها من الدول. وفي عام 1576، ذكر الفيلسوف الفرنسي جان بودان في كتابه (كتب الكومنولث الستة) أن:

"من يتمتع بالسيادة لا يمكن بأية حال من الأحوال أن يخضع لأوامر الآخرين؛ لأنه هو الذي يضع القوانين الجديدة للمحكوم، ويلغي القوانين التي تم وضعها من قبل، ويعدل القوانين القديمة، ولا يستطيع أحد الخاضعين للقانون أو أي شخص آخر أن يفعل ذلك، ولهذا ينص القانون المدني على أن الحاكم فوق القانون".

تؤدي سيادة الدول القومية إلى فوضى دولية، وإلى وضع تعتمد الدول في النهاية على "العون الذاتي"[3] لحماية أمنها.

وبسبب أن الدول تتمتع بالسيادة، فإن النظام الدولي نظام فوضوي. وبسبب هذه الفوضى لا تتمتع الدول بالأمن، ومن ثم تتزود بالأسلحة التي تخلق المعضلة الأمنية[4]؛ إذ تؤدي الجهود التي تبذلها الدول لضمان أمنها إلى تهديد أمن دول أخرى، والنظام الدولي غير آمن في طبيعته، حتى لو لم تكن لدى أية دولة نوايا عدوانية في هذا الصدد. وكتب كينيث والتز يقول:

"لو أن كل دولة سعت فقط من أجل الأمن، ولم تكن لديها أية خطط ضد جيرانها، فستبقى الدول - رغم هذا - لا تشعر بالأمن؛ لأن وسائل الأمن بالنسبة إلى دولة ما، هي في ذاتها وسائل تهديد لدول أخرى"[5].

ونتيجة لذلك، فإن "طبيعة العلاقات الدولية في جوهرها أنها ليست شراً، ولكنها مأساة"[6].

إن خصائص السياسة الدولية تخلق ما يطلق عليه منظرو اللعبة "مأزق السجينين"، وتروي القصة التقليدية لمأزق السجينين حكاية رجلين قبضت الشرطة عليهما وألقت كل واحد منهما في زنزانة انفرادية، وقالت لكل منهما؛ إذا اعترفت بالجريمة فإنه سيفرج عنك، وغير المعترف سيبقى في السجن مدة طويلة، وإذا لم يعترف كل منكما فسوف تسجنان مدة قصيرة، أما إذا اعترفتما معاً فإنكما ستسجنان مدة طويلة". وبلغة "نظرية اللعبة"، يستطيع كل من السجينين أن يختار بين أن يتراجع بالاعتراف (ع) أو أن يتعاون بعدم الاعتراف (ن).

في مأزق السجينين، يتم ترتيب خيارات اللاعب هكذا: (ع ن) (ن ن) (ع ع) (ن ع) والموقف الأمثل هو عندما يعترف (يتراجع) اللاعب الأول، بينما يتعاون اللاعب الثاني؛ وأسوأ نتيجة هي عندما يحدث العكس، أي عندما يتعاون الأول ويتراجع الثاني، ويفضل تعاون السجينين (عندما لا يعترف أي منهما) على تراجع الاثنين. وأية لعبة تتضمن شخصين وتكون نتائجها (ع ن) (ن ن) (ع ع) (ن ع)، تسمى مأزق السجينين.

من السهل أن نوضح أن المأزق الأمني يشبه مأزق السجينين (انظر الشكل 1)، فإذا لم تتحالف دولتان جارتان في مواجهة تهديد مشترك، فإن كلاً منهما يمكن أن تشعر بالتهديد إذا زادت القدرات العسكرية للدولة الأخرى، والنتيجة المثلى لكل منهما هي (ع ن)؛ عندما تتراجع واحدة، بينما تتعاون الدولة الجارة تكون هناك فرصة لتحقيق النصر، وأسوأ نتيجة لكليهما معاً هي (ن ع)، وأفضل نتيجة هي (ن ن)، لكن النتيجة المتوقعة هي (ع ع). من المنطقي أن تتزود كل دولة بالسلاح؛ لأن التسلح يقلل من الحد الأقصى للخسائر، ويفضي التسلح إلى أسوأ نتيجة ممكنة، وهي إهدار الأموال؛ وهذا أفضل من أن تكون الدولة مهددة من قبل دولة أقوى منها.

شكل (1)

المأزق الأمني "كمأزق السجينين"[7]

	تسلح (ع)	لا تسلح (ن)
تسلح (ع)	إهدار المال	نصر - هزيمة
لا تسلح (ن)	هزيمة - نصر	توفير المال

لحسن الحظ أن سيناريو مأزق السجينين المتشائم يمكن تجنبه، فإذا كانت هناك سلسلة من التفاعلات بين الفاعلين، بدلاً من اللعب المنفرد، فإن سياسة "هذه بتلك" تكون سياسة منطقية[8]. وسياسة "هذه بتلك" تعني التعاون في اللعبة الأولى ثم تكرار عمل اللاعب الثاني في كل لعبة تالية، وإذا بدأا بالتراجع على سبيل المثال، فإنك تتراجع في حركتك الثانية وتستمر في التراجع حتى يتعاون اللاعب الآخر، وإذا بدأ الفاعل الآخر بالتعاون، فإنك تتعاون ما بقي تعاونهما، أو حتى تدرك أن التفاعل يوشك أن ينتهي[9]، وكما ذكر جوزيف ناي "عندما تعتقد أن الحرب حتمية، فإنك تكون قريباً جداً من الحركة الأخيرة"[10].

الجغرافيا السياسية

إن الطبيعة الأساسية للسياسة الدولية هي نفسها عند الدول القومية كافة، لكن ثمة خاصية بيئية ثانية، شديدة التقلب وذات قيمة عالية، هي الجغرافيا. وكان نابليون يرى أن جغرافية الدولة هي التي تحدد سياستها، والجغرافية الطبيعية للدولة في أبسط صورها تؤثر في الأمن القومي من الناحية العملية، والدفاع عن الجزر أسهل من الدفاع عن الحدود البرية،

تتداخل أحياناً، كما هي الحال بالنسبة إلى اليابان. وهناك دول أخرى تضم جزءاً من جماعة عرقية وطنية، بينما يقيم باقي هذه الجماعة خارج الدولة، كما هي الحال بالنسبة إلى أيرلندا وروسيا والصومال. والتاريخ الحديث زاخر بالقضايا الأمنية الناجمة عن مثل هذا الوضع، ومن الأمثلة على ذلك، التوتر القديم والمستمر في أيرلندا الشمالية، والحساسية التي تشعر بها روسيا بخصوص وضع المواطنين من أصل روسي في "الدول الخارجية القريبة" (أي جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق التي تضم عدداً كبيراً من الروس) والصراع الصومالي ـ الأثيوبي على منطقة أوجادين (وهي منطقة أثيوبية يقطنها صوماليون).

هذا وتنشأ مشكلات أمنية أكثر خطورة عندما تقطن أعداد كبيرة من جنسيات أخرى داخل حدود الدولة؛ فالأكراد على سبيل المثال يمثلون تقريباً 20٪ من عدد سكان تركيا، وقد لقي أكثر من 15 ألف كردي حتفهم بسبب الصراع بين الحكومة التركية والانفصاليين الأكراد منذ عام 1984. ومن الأمثلة المعاصرة الأخرى البوسنة والهرسك (الصرب والكروات) وسريلانكا (التاميل) وإسبانيا (الباسك).

لا توجد أعداد كبيرة من أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة يعيشون خارج حدودها، وإن كانت الأعداد الكبيرة من العمال الأجانب – ثلاثة أرباع عدد السكان – يمثلون بالفعل مشكلة الجاليات الأجنبية.

إن الجغرافيا الثقافية ذات أهمية خاصة؛ لأن البشر – مثلهم مثل الفقاريات – يرتبطون بالأرض، أي أن البشر يحتلون الأرض ويدافعون عنها. ورغم أن معظم الحروب تندلع لأسباب عديدة، فإن أكثر الصراعات العنيفة التي تحدث بين الدول تنشأ بسبب نزاعات على الأراضي؛ إذ إن

50٪ تقريباً من الحروب التي وقعت في الفترة بين معاهدة السلام التي وقعت في وستفاليا عام 1648 (عند نهاية حرب الثلاثين عاماً) والحرب العالمية الثانية، كانت بسبب نزاعات على الأراضي[12]. وقد انخفضت هذه النسبة إلى الربع خلال فترة الحرب الباردة، لكن يبدو أنها آخذة في الزيادة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التي تتسم بضعف الصبغة الأيديولوجية.

قام جون فاسكويز بدراسة ثلاثة تفسيرات بديلة لمعدل وقوع الصراعات بين الدول المتجاورة، ومنها الخلاف على الأراضي، وذلك في أكثر الدراسات تفصيلاً في هذا المجال. ويتيح القرب الجغرافي الفرصة لوقوع هذه النزاعات؛ لأن قلة من الدول تستطيع أن تمد قوتها العسكرية بعيداً جداً. كما تحدث بين الدول المتجاورة تفاعلات كثيرة تؤدي إلى الصراعات. وقد خلص فاسكويز إلى أن "القرب الجغرافي يتيح الفرصة للحرب، وأن النزاعات على الأراضي هي التي توجد الرغبة في الصراع"[13]، ولا يرى فاسكويز بأن النزعة الإقليمية البشرية قد تكون دافعاً (مثل الجوع أو الجنس) أو غريزة (استجابة ثابتة لمثير معين)، إنما يرى أن النزعة الإقليمية ليست بالدرجة ذاتها من الأهمية للبشر.

وبسبب هذه النزعة الإقليمية، تعد منطقة الخليج - التي تنتشر فيها النزاعات الحدودية - من المناطق التي يمكن أن تنشأ فيها الصراعات، حتى بين الحلفاء الظاهريين منهم. وخير مثال على هذا، النزاع القطري-البحريني؛ فعلى الرغم من أن الدولتين عضوان في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإنهما لم تتفقا إلا في آذار/ مارس 1997 (بعد أكثر من ربع قرن من الاستقلال) على إقامة علاقات دبلوماسية بينهما.

التاريخ والثقافة

هناك قدر كبير من الخلاف حول أهمية العوامل الثقافية والأيديولوجية، وإن كان الرأي التقليدي القديم يحد من أهمية هذه العوامل، ويرى أن الخيارات السياسية "هي أحد الأمور الناجمة عن بنية الأوضاع الدولية، التي لا تحكمها الأهداف الداخلية"[14]. ومن الفرضيات الأساسية للتراث، الواقعي والواقعي الجديد، لثوسيديدس وميكيافيللي وهوبز ومورجانثاو ووالتز، أن الدول يهتز توازنها أمام التهديدات، وتحدد الواقعية التقليدية التهديدات من ناحية القوة؛ أما الواقعية الجديدة المعاصرة فهي أكثر تحديداً، وتعترف صراحة بأن القوى القريبة أكثر تهديداً من القوى البعيدة، وأن نوايا الدول يجب أن تؤخذ بالاعتبار، بيد أن جوهر الواقعية تلخصه الحكمة التي تقول "عدو عدوي صديقي".

وطبقاً لما يقوله كينيث والتز (الأب الروحي للواقعية الجديدة)، "إذا كانت الضغوط قوية بدرجة كافية، فإن الدولة تتعامل مع أي طرف تقريباً"[15]. ويذكر والتز مقولة وينستون تشيرشل: "إذا قام هتلر بغزو جهنم، فلسوف أمتدح الشيطان على أقل تقدير في مجلس العموم".

تفسر الواقعية السلوك الدولي المهم، لكن هل تعتبر العوامل الثقافية والأيديولوجية هي الأخرى مهمة؟ وإذا كانت مهمة، فإن المرء يتوقع أن يكون لدى الدول التي تفكر بالطريقة ذاتها رغبة في إنشاء تحالفات. وقد وجد سيفرسون وإمونز في دراسة قاما بها مؤخراً، أن الثنائيات الديمقراطية كانت تتحالف بمعدلات أكثر مما كان متوقعاً، وذلك في الفترة ما بين عامي 1920 و1965، وكان الاستثناء الوحيد من ذلك هو الفترة الواقعة بين عامي 1932 و1939، ويخلص سفرسون وإمونز إلى أن "النزعة التقاربية بين

الدول الديمقراطية بدأت تختفي بعد عام 1932، في غمرة البحث المحموم عن الأمن، الذي سبق اندلاع الحرب العالمية الثانية "[16].

وعلى الرغم من عدم كفاية الأدلة العملية، فإننا نسمع كثيراً أن هذه العوامل ذات أهمية. ويقدم صاموئيل هنتنجتون، من جامعة هارفارد، أوضح مثال حديث لهذا الأمر؛ فبدءاً من مقال كتبه في مجلة Foreign Affairs وانتهاء بكتابه "تصادم الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي"، يرى أن الصراعات الرئيسية في النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تفصل بين "الحضارات" الإسلامية، والغربية، والكونفوشيوسية، والهندوسية، والأرثوذكسية، والأمريكية اللاتينية[17]، ويرى في تقويمه المتشائم أن محور السياسة الدولية قد أصبح يرتكز على أن "الغرب يقف مقابل باقي دول العالم"[18].

المصلحة القومية

كثيراً ما يثار موضوع "المصلحة القومية" عند مناقشة الأمن القومي، وعادة ما يؤكد من يقترحون السياسات البديلة أن خيارهم المفضل هو حماية المصالح القومية، علاوة على ذلك، يحاول المحللون كثيراً التنبؤ بسلوك الدول الأخرى - لا سيما الخصوم - بافتراض أنهم سوف يتصرفون لحماية مصالهم القومية؛ فعلى سبيل المثال، قال ونستون تشيرشل رئيس الوزراء البريطاني، في حديث إذاعي عام 1939:

"لا أستطيع أن أتنبأ لك بما ستفعله روسيا، فهذا لغز يلفه سر داخل لغز كبير، لكن قد يوجد له مفتاح للحل، وهذا المفتاح هو المصلحة القومية الروسية".

تسعى الدول إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية في سياستها الخارجية، هي: الأمن المادي، والحكم الذاتي، والرخاء الاقتصادي، وعندما يتهدد أياً من هذه الأهداف الثلاثة أي خطر، يسهل التنبؤ بالمصلحة القومية (ومن ثم سلوكها). وكما يقول نسيك:

"ما إن ينحرف أي تعريف عملي للمفهوم، ولو قليلاً، عن التهديدات الأكثر خطورة نحو القيم الأساسية، حتى يعكس ذلك ببساطة، المهارة السياسية المحلية"[19].

وفيما عدا الحالات القصوى، يقع الخلاف الشديد عادة بشأن الأهداف والخطط التي تحمي المصالح القومية. وبسبب هذه المشكلة، يخلص نسيك إلى أن أفضل طريقة لقياس المصلحة القومية تتم من خلال عملية وضع السياسات: فإذا كانت ديمقراطية، يمكننا أن نستنتج أنها من المصلحة القومية[20]، وهذا الحل لا ينطبق بالطبع على الدول غير الديمقراطية، مثل محاولة تشيرشل لفهم سلوك روسيا.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا النهج هو الذين يجعلنا نفترض فرضاً غير مؤكد، أن الدول الديمقراطية تتصرف دائماً وفق ما يخدم مصالحها القومية، وكانت حرب فوكلاند عام 1982 مثار إعجاب الشعب، ولكن هل خدم فقدان 255 بريطانياً وضياع عدة مليارات من الدولارات المصالح البريطانية (أثناء الحرب وبعدها) للحفاظ على جزر نائية لا يزيد عدد سكانها عن 2500 نسمة؟ كذلك لقيت المشاركة الأمريكية في حرب فيتنام تأييداً شعبياً كبيراً في بادئ الأمر، لكننا الآن نعرف أن روبرت مكنمارا، وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، أدرك أن تلك الحرب كانت كارثة[21].

وقد كشفت تسجيلات المكالمات الهاتفية التي نشرتها مؤخراً مكتبة جونسون الرئاسية، أنه حتى في عام 1964 - قبل أن تقوم الولايات المتحدة بدور هجومي كبير - قال الرئيس الأمريكي حينها ليندون جونسون* عن فيتنام: "لا أرى أن فيتنام جديرة بأن نقاتل من أجلها"[22]، إذن كيف يمكن أن نخلص إلى أن حرب فيتنام كانت تخدم المصلحة القومية الأمريكية؟

صنع القرارات المتعلقة بالأمن القومي

من الطبيعي أن ننظر إلى الدولة القومية باعتبارها كياناً عقلانياً موحداً، أي أنها تسعى إلى تحقيق أكبر قدر من المنفعة[23]، ورغم أن هذا يعد تبسيطاً مفيداً، فإنه في عالم الواقع يشترك العديد من الأفراد والهيئات في عملية صنع القرارات المتعلقة بالأمن القومي. وفي دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية - حيث السلطة لا مركزية بدرجة كبيرة - تشمل هذه العملية رئيس الجمهورية، وموظفي البيت الأبيض، والوزارات والهيئات التنفيذية، والكونجرس، وجماعات المصالح، بل وعامة أفراد الشعب[24].

كما ذكرنا آنفاً، تعتبر المصلحة القومية مثار خلاف كبير، إلا في الحالات القصوى. ويتعرض قانون مايلز لأحد أوجه هذا الوضع: "إنك تقف حيثما تجلس". وهذا يعني أن صانعي السياسة يعكسون المصالح التي يمثلونها، ويركز الدبلوماسيون على مشكلات وحلول تختلف عما يطرحه مسؤولو وزارة الدفاع، كما يختلف ضباط القوات المسلحة بأفرعها البرية والجوية والبحرية. وبسبب تعقيد هذه الخلافات واحتمالات التحيز فيها، فإنه يجب الحذر من وقوع أي تشويه للحقائق؛ ومما يجب الحذر منه، التفكير الجماعي، والتحيز إلى الأمور المتشابهة.

* الرئيس الأمريكي السادس والثلاثون (1963-1969)، تولى الرئاسة بعد مصرع كينيدي، وتعرض لانتقادات واسعة بسبب التورط الأمريكي في فيتنام، جعلته يتراجع عن ترشيح نفسه لولاية ثانية في عام 1968.

التفكير الجماعي

تؤكد فرضية التفكير الجماعي أن أفراد الجماعة المتماسكة، يولون أولوية للحفاظ على وحدة جماعتهم أكثر من القيام بالوظيفة الظاهرية للجماعة، وبالتالي فإن هؤلاء الأفراد "يسعون إلى تحقيق الاتفاق في الرأي" ، ويتجنبون الاعتراض على آراء بعضهم البعض، ويعني هذا أن الكثير من أفراد الجماعة قد يشكُّون في حكمة سياسة الجماعة، ولكنهم يخفون شكوكهم هذه[25]. وقد توصلت الأبحاث التي أجريت مؤخراً إلى أن خمسة من العوامل قد ساعدت على التنبؤ الجيد بالأخطاء في معالجة المعلومات والنتائج الضعيفة[26]:

1. عدم وجود القيادة المحايدة، أي الحالات التي يظهر فيها القائد تحيزه قبل الأوان.
2. عدم وجود الإجراءات المنهجية، أي لا يبذل جهد منهجي للتفكير في نقاط القوة والضعف في السياسات البديلة.
3. المبالغة في تقدير مكانة الجماعة، كما نرى ذلك في أوهام المنعة والأخلاق المتأصلة.
4. ضيق الأفق الذي يتضح في التفكير النمطي والاستعارات والتشبيهات الشائعة.
5. السعي من أجل تماثل الجماعة، كما يتضح من مراقبة الذات، أو وهم الإجماع، أو الجهود من أجل الحد من الانشقاق.

يمكن تفادي هذه الأخطاء من الناحية النظرية، عن طريق اتباع طريقة موضوعية ومنهجية لصنع القرار، يمكن من خلالها التفكير في عدد كبير من الخيارات، وتجنب الإغلاق المبكر لباب المناقشة، الذي يذكي اختلاف الآراء. ومن الأمثلة على ذلك اقتراح الكساندر جورج المتعلق "بالتأييد

المتعدد" ، والغرض منه هو "تنظيم" المنافسة والاختلاف و "ضبطهما" بين مختلف المشاركين لتحقيق الفائدة المرجوة من وجهات النظر المختلفة[27] .

ولكي ينجح هذا الأمر ، يرى جورج ضرورة التوزيع العادل نسبياً للموارد الفكرية والبيروقراطية بين المشاركين ، والتزام القائد الأقدم رتبة من غيره بالعملية ، وبالمشاركة فيها ، وإتاحة الوقت الكافي للتروي والتشاور[28] . ولكن ما أصعب الوفاء بهذه الشروط ، لا سيما الحاجة لقائد يؤيد بصدق مبدأ المكاشفة ، ويرغب في سماع الحقائق غير السارة ، وبالتالي فإن التأييد المتعدد سيبقى وضعاً مثالياً يجب أن يصبو إليه صانعو القرار .

حالات التحيز والتشابه

تكون لدى صانعي السياسات العامة دائماً مفاهيم مسبقة ؛ إذ يبحث البشر في ذاكرتهم دائماً عن أوجه التشابه بين الأحداث الحاضرة والماضية . والتشابه مع الأحداث الماضية ضروري ، حتى يكون لهذا الكم الهائل من المعلومات التي تحيط بنا معنى ومغزى ، ولا يستطيع أي عاقل أن يواجه كل حدث جديد وكأنه أمر جديد تماماً ، وعندما يواجه الناس مشكلات جديدة ، فإنهم يبحثون عادة عن شيء مواز لها ، ويفهمون الأحداث الجديدة عن طريق استنتاج أنها تنتمي إلى فئات من الأحداث المعروفة سلفاً ، ثم يعرفون كيف يتجاوبون معها[29] .

ومن الحالات الخاصة للتفكير المتشابه ، العلاقات الاجتماعية المتشابهة بين أفراد الجيل الواحد (الجماعة العمْرية) ، حيث تنشأ الخلافات بين أفراد الجيل الواحد من اختلاف التجارب التكوينية . فقد تعلم الأمريكيون على سبيل المثال دروساً من الحرب العالمية الثانية (ميونخ)

مختلفة عما تعلموه من حرب فيتنام، وقد اختلفت الحربان عن حرب الخليج الثانية. وكتب كارل مانهايم عند مناقشته الكلاسيكية لتأثير الجماعة العمْرية ما يلي:

"لا تمثل الظاهرة الاجتماعية المسماة بالجيل أكثر من هوية مكان من نوع خاص، يشمل جماعات عمْرية متصلة في إطار عملية تاريخية اجتماعية. ويتحدد موقع الجيل بالطريقة التي تظهر فها بعض أنماط التجربة والفكر إلى حيز الوجود، عن طريق البيانات الطبيعية للانتقال من جيل إلى آخر"[30].

لم يكن من المصادفة أن وصف الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش عام 1990 صدام حسين بأنه "أسوأ من هتلر"؛ فقد كانت الحرب العالمية الثانية تجربة دولية تمثل المحك بالنسبة إلى جيل الرئيس بوش، مثلما كانت حرب فيتنام محكاً لجيل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون.

إن التشابهات مهمة لسببين اثنين، أولهما أن صانعي القرار يجب أن يكونوا على دراية بتحيزهم، ويجب أن يسعوا ليكونوا موضوعيين؛ وثانيهما، يجب على واضعي السياسات العامة أن يكونوا حساسين لتحيز حلفائهم وخصومهم على حد سواء. ورغم أن المفهوم الخاطئ موجود دائماً، فمن الأخطاء الشائعة افتراض أن مواقف دولة ما مفهومة بوضوح لدى الدول الأخرى[31].

إن الحساسية نحو التشابهات المختلفة التي يستخدمها الزعماء الأجانب قد تحد من المفاهيم الخاطئة؛ علاوة على ذلك، ربما تتعلم الدول دروساً متناقضة من الحدث نفسه؛ فعلى سبيل المثال، أحبطت الولايات المتحدة الأمريكية في أزمة السويس عام 1956، الخطة الإنجليزية ـ الفرنسية ـ الإسرائيلية لاستخدام الحرب بين إسرائيل ومصر كذريعة لفرض السيطرة

الإنجليزية ـ الفرنسية على قناة السويس. وقد تعلمت بريطانيا من درس السويس، أنه لا جدوى من معارضتها للولايات المتحدة الأمريكية، لكن فرنسا خلصت إلى أن واشنطن كانت حليفاً متردداً، وسعت بعد ذلك لأداء دور أكثر استقلالاً خارج الهيكل العسكري المتكامل لحلف شمال الأطلسي، وقامت بتطوير قدرات نووية بشكل مستقل.

يعد رد الأحداث إلى غير أسبابها نوعاً آخر من التحيز. فرغم أن صانعي السياسات يدركون أن أحداثاً معينة تفسر سلوك بلدانهم، فإنهم ينسبون غالباً أفعال الخصوم إلى الخصائص الفطرية مثل النزعة العدوانية. فخلال الحرب الباردة، على سبيل المثال، كان القادة الأمريكيون يفسرون الإنفاق العسكري السوفيتي على أنه إثبات للعدوانية الشيوعية، لكن إنفاق أمريكا وحلفائها كان ينظر إليه باعتباره استجابة حصيفة للتهديد السوفيتي.

التنفيذ

ما زالت هذه المناقشة للأمن القومي تركز على صنع القرار، بيد أن التنفيذ يعد مشكلة بالدرجة نفسها، ولا معنى لعملية صنع القرارات السياسية إذا لم يكن التنفيذ أمراً مؤكداً، وكما كتب جراهام أليسون:

"تعد أحداث السياسات الدولية من نتائج العمليات النظامية، من ثلاث نواح مهمة، أولها أن الأحداث الحقيقية هي نتائج نظامية، وثانيها أن الروتين النظامي الحالي لاستخدام الإمكانات الطبيعية الحالية، يمثل مجموعة من الخيارات الفعالة المتاحة أمام رؤساء الحكومات عندما يواجهون أية مشكلة، وثالثها أن المخرجات النظامية تكوِّن الموقف داخل القيود الضيقة التي يجب على الزعماء أن يتخذوا قراراتهم حيال موضوع ما، في إطارها"[32].

تتسم المنظمات بالمركزية، ولكنها كثيراً ما تعاني سوء سيطرة القادة السياسيين عليها، وقد ذكر ريتشارد نيوشتات في دراسته الكلاسيكية عن الزعامة الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية، أن الأوامر تصبح "منفذة بذاتها" فقط عندما تتوافر لها خمسة شروط: مشاركة الرئيس بشكل لا لبس فيه، والأمر الواضح، ونشر الأمر على نطاق واسع، وقدرة المرؤوسين على تنفيذ الأمر، وقبول المرؤوسين لشرعية الأمر[33]. وما زالت هذه المشكلة مستمرة؛ فقد كتب الجنرال كولين باول، رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية، عن تجربته في البيت الأبيض أيام حكم الرئيس الأمريكي الأسبق ريجان، أن من المسؤوليات الرئيسية لمستشار الأمن القومي "التأكد من أن القائمين على بيروقراطية واشنطن ينفذون قرارات الرئيس بالروح التي قصدها"[34]، ولا تنحصر هذه المشكلة في الولايات المتحدة الأمريكية، بل تعاني منها معظم الدول القومية.

وقد يكون إخفاق التنفيذ لسببين، أولهما أنه يخفق إذا لم يتم إيصال القرارات بشكل واضح، وثانيهما أنه يخفق أيضاً إذا انتقد المرؤوسون القائمون على التنفيذ - أو هيئات بكاملها - رؤساءهم. ويعزز هذه النزعة ظاهرة جوهر المنظمة، التي عرّفها هالبيرين بأنها "وجهة نظر الجماعة المسيطرة في الهيئة عن المهام والقدرات الواجب توافرها"[35]، وهذا الأمر مهم للأسباب التالية: أن الهيئات تفضل السياسات الداعمة للوظائف الأساسيّة، كما أنها تعطي أولوية للموارد المطلوبة للإبقاء على هذه الوظائف (مثل طائرات القوات الجوية الأمريكية المقاتلة التي يقودها طيارون)، وهي تعارض محاولات إلغاء الوظائف الأساسية، كما أنها تحط من قدر الوظائف التي لا تشكل جزءاً من جوهر الهيئة (مثل الجسر الجوي والجسر البحري اللذين تمدهما القوات الجوية والقوات البحرية

الأمريكية)، ويمكن للهيئات أن ترفض تلك الوظائف المتنامية التي تتنافس على الموارد النادرة، أو التي قد تتنافس لتحقيق التفوق (مثلما فُصل الفيلق الجوي التابع للقوات البرية الأمريكية، ليشكل ما يعرف بالقوات الجوية الأمريكية).

تقويم التهديد

عندما تتساوى الأمور الأخرى، ترتبط التهديدات ارتباطاً إيجابياً بقوة الخصم والقرب المكاني والنزعة العدوانية، ويعد القرب المكاني عاملاً حاسماً؛ إذ إن معظم الدول لديها قدرات محدودة في مد نفوذها العسكري، أي بسط نفوذها خارج حدودها. وهذا يعني، على سبيل المثال، أن حاجزاً مائياً واسعاً إلى حد ما، يمكن أن يعوق دولة لا تمتلك قوة بحرية.

لهذا السبب، يحق لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تقلق من تنامي القدرات البحرية لإيران، تلك القدرات التي تشمل في الوقت الحالي غواصتين، وخمس سفن هجومية رئيسية، وهي مدمرتان وثلاث فرقاطات. وفي المقابل، لا تمتلك القوات البحرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أية غواصات أو مدمرات. صحيح أن دول المجلس تمتلك تسع فرقاطات، لكن ثماني منها تمتلكها المملكة العربية السعودية، والقوات البحرية السعودية موزعة بين أسطول المنطقة الشرقية "الخليج العربي" وأسطول المنطقة الغربية "البحر الأحمر"[36].

من البديهي أن الخصوم الضعفاء أقل تهديداً من الخصوم الأقوياء، ويتفق المحللون السياسيون على أن إجمالي الناتج المحلي هو أفضل مؤشر

على قوة الدولة؛ فهو يشمل مستوى التنمية الاقتصادية والصناعية وعدد سكان الدولة. وتدل القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي يتم إنتاجها في مجتمع ما، على مجموع الموارد التي يمكن تحويلها لخلق قدرات عسكرية، بيد أن إجمالي الناتج المحلي يمثل في المجال العسكري قوة محتملة، أكثر منه قوة حقيقية قائمة، وبالتالي فإنه مقياس للتهديد الممكن في المستقبل أكثر من كونه مقياساً للتهديد الحالي. ويحتاج المحللون إلى مراقبة المقارنات غير المتغيرة، وكذلك المعدلات النسبية للنمو الاقتصادي. وكما يقول صاموئيل هنتنجتون:

"المكاسب المطلقة لا معنى لها فيما يتعلق بالقوة؛ إذ إن أي فرد قد يكسب القوة أو يفقدها إذا قورن بغيره من الناس، فالقوة إذن شيء نسبي" [37].

ويوضح انحطاط بريطانيا خلال القرن العشرين، الأثر التراكمي لبطء معدل نموها الاقتصادي عن الدول الأخرى.

في الواقع يتوقف التهديد من دول الجوار القوية على ما تضمره تلك الدول، وغالباً ما يبالغ صانعو القرارات في تقدير النزعة العدوانية للخصوم[38]، وهذا أمر مقبول إذا ما فكرنا في النزعة الإقليمية البشرية ومعضلة الأمن، ويعد هذا الهدف تقييماً دقيقاً لنوايا الخصوم، لكن صانعي القرار غالباً ما يقومون بتحليلات سيئة للغاية، ولا حرج إذا بالغنا في تقدير التهديدات المحتملة. وقد فعلت الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ذلك خلال السنوات الأخيرة للحرب الباردة؛ إذ بالغت في تقديرها للتهديد السوفيتي بدلاً من أن تقدر التهديد أقل مما هو عليه، وهكذا صنعت مع ألمانيا عام 1938، والعراق عام 1990.

عادة ما تكون القدرات أقل غموضاً من النوايا، لكن التقديرات الدقيقة يمكن أن تكون صعبة، خاصة عندما يكون مجتمع الخصم مجتمعاً مغلقاً. فقد كانت هناك خلافات شديدة على سبيل المثال، بين المحللين الأمريكيين فيما يتعلق بالقدرات السوفيتية خلال الحرب الباردة[39]، وأسوأ تحليل للحالات هو الذي يتم عند تقييم القدرات. وقد كتب كلوزويتز: "إذا فكرنا في دوافعنا لتقدير قوة خصومنا أكثر مما هي عليه؛ لأن طبيعة البشر تميل إلى هذا، فإننا سنسلم بأن فهمنا القاصر للحقائق - بوجه عام - يجب أن يسهم كثيراً في تأخير وقائع الحرب"[40].

لقد شعر كلوزويتز بالجزع من احتمال وارد؛ وهو أن المبالغة في تقدير قدرات العدو قد تفضي إلى الإفراط في الحذر، وخير مثال على هذا، الجنرال جورج ماكليلان*، الذي لم يظن مطلقاً خلال الحرب الأهلية الأمريكية، أن قواته كانت قوية بالدرجة الكافية لتشتبك مع قوات الولايات الجنوبية. وإذا كان من الفطنة أن نفترض الأسوأ فيما يتعلق بالنوايا، فإن الأكثر حصافة من ذلك أن نبالغ في تقدير القدرات. لكن عندما تبالغ الدول المتجاورة في تقدير النوايا العدوانية والقدرات، فإن علاقاتها يمكن أن تصبح في حالة توتر شديد.

التهديدات الداخلية

تتضح أهمية التهديدات الداخلية من حقيقة؛ هي أن جميع الصراعات المسلحة الرئيسية خلال عامي 1994 و1995 - والتي حددها معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) - قد حدثت على الساحة الداخلية للدول أكثر منها على الساحة الخارجية[41]، ولا تحدث الصراعات

* جورج ماكليلان (1826 - 1885) قائد عسكري أمريكي، عزله الرئيس أبراهام لنكولن بسبب تكتيكاته المبالغة في الحذر.

الداخلية، أو لا تكاد تحدث في كثير من الدول، بما في ذلك معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لكن في عدد قليل - آخذ في الزيادة - من الدول، خاصة في أفريقيا، نجد أن الصراعات الداخلية ذات أهمية كبيرة. وفي بعض الدول، التي تكون قبضة الحكومة فيها ضعيفة، تكون الأوضاع في حالة من الفوضى[42]، أما المجموعة الأخيرة من الدول - ولعلها الأكثر عدداً - فهي تواجه تهديدات داخلية وخارجية.

هناك عوامل عدة لبروز الصراعات الداخلية، وتشتمل على الصراعات العرقية والدينية واللغوية والإقليمية والأيديولوجية، وكذلك صراع القوة بين الأقوياء المتنافسين. وكثيراً ما تجتمع هذه العوامل، وتنتشر الصراعات العرقية السياسية انتشاراً كبيراً وتتخذ أشكالاً عدة.

قد يسعى القوميون العرقيون أحياناً إلى الانفصال وإقامة دول مستقلة، ومثال ذلك، الأكراد "في تركيا والعراق وإيران"، والتبت "في الصين" والباسك "في إسبانيا"، والشيشان "في روسيا" والإيبو "في نيجيريا". وقد تنجح جهود هؤلاء، ومن أمثلة ذلك بنجلاديش وأريتريا اللتان نشأتا إثر انفصالهما عن دول أخرى.

وتشمل الصراعات العرقية السياسية الأخرى، المعارضين الطائفيين الذين يتنافسون على السلطة السياسية داخل الدول، ومن أمثلة ذلك لبنان وسريلانكا ونيجيريا. والنوع الثالث من الصراعات العرقية السياسية يشمل الطبقات الاجتماعية العرقية، وذلك عندما تكون العرقية والطبقة الاجتماعية متداخلتين تداخلاً كبيراً، ومن أمثلة ذلك الأمريكان من أصل أفريقي، والكوريون الموجودون في اليابان، والعمال الوافدون في الكثير من الدول القومية، مثل ألمانيا ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[43].

إن الهجمات الخارجية المباغتة – مثل غزو ألمانيا للاتحاد السوفيتي في 22 حزيران/ يونيو 1941 أو الهجوم الياباني على بيرل هاربر في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1941 أو الغزو العراقي للكويت في 2 آب/ أغسطس 1990 – لا تحدث "على نحو غير متوقع"، فالدول عادة تباغتها هذه الهجمات؛ بسبب ضعف الاستخبارات "بيرل هاربر" أو سوء صنع القرار "ستالين". ومع هذا فالتهديدات الداخلية تكون عادة أكثر وضوحاً، فإذا كنّا على علم بالتركيبة العرقية الدينية في لبنان، عرفنا أن الحرب الأهلية خلال الفترة 1975 ـ 1991 كانت أمراً متصوراً، حتى في أثناء سنوات الهدوء التي سبقت عام 1975.

حرب المعلومات

أضافت ثورة المعلومات تهديداً جديداً في السنوات الأخيرة، وقد ورد في دليل المقررات الخاص بجامعة الدفاع القومي الأمريكية: "أن المعلومات تحتل مكان الصدارة في الاستراتيجية القومية". وتشمل حرب المعلومات قوة مضادة وقيمة مضادة، وفي ميدان المعركة يكون شأن المعلومات الاستخباراتية أكبر، وتزداد القدرة على تحليل تلك المعلومات وتقديمها إلى الوحدات القتالية في صورة يسهل استخدامها، من خلال منظمة (القيادة، السيطرة، الاتصالات، نظم الحاسوب، الاستخبارات) C41 [44] المتطورة، وتزيد الأسلحة "الذكية" من القدرة على التوجيه الدقيق للضربات، ولا يزيل أي من هذا "ضبابَ الحرب" الذي تحدث عنه كلوزويتز – كما يوضح مانديليز وآخرون – لكن عملية عاصفة الصحراء كانت نوعاً جديداً من الحروب[45].

إن ما يبقى مفتوحاً أمام النقاش هو: هل كانت عاصفة الصحراء عملية فريدة نسبياً، أم كانت نموذجاً لحرب تقليدية "عادية" في القرن الحادي والعشرين؟ وكما يذكر روتشلين ودمشاك، كانت حرب الخليج الثانية حرباً مثالية من حيث القوة الأمريكية؛ فقد كان إجمالي الناتج المحلي للعراق يساوي إجمالي الناتج المحلي لولاية كنتكي، وكان المناخ والتضاريس مثاليين للحملات الاستطلاعية الأمريكية، ولم تكن قوات التحالف معرضة للهجوم تقريباً من قبل القوات العراقية. ومع ذلك، فقد كانوا يشعرون بالارتياب فيما يتعلق بنظم المساندة التي تدعمها التقنية المتقدمة الأكبر حجماً، والأكثر تخصصاً وتكاملاً وتقيداً[46]، والتي كانت مطلوبة لشن مثل هذا النوع من الحروب.

ولم يكن ذلك عائقاً في حرب الخليج الثانية، فقد كان أمام قوات التحالف مدة ستة أشهر للاستعداد قبل بدء القتال، الأمر الذي مكّنها – على سبيل المثال – من تحويل بيانات التضاريس إلى شفرة رقمية قبل استعمال صواريخ كروز، وكذلك نقل القدرات الإلكترونية الاحتياطية الأمريكية كافة إلى المملكة العربية السعودية. وقد يكون هذا التنظيم المعقد الشديد المركزية أكثر عرضة للهجوم في مواجهة خصم أكبر مقدرة، أو بيئة أقل مناسبة، وبالتالي فالآلة العسكرية المعقدة قد تصبح ضعيفة سهلة الانكسار في المعركة – فهي قوية ما دامت على حالها – أما إذا تعرضت وسائل الاتصال المهمة للعطب، فإنها تكون أكثر ضعفاً وعرضة للاختراق[47].

يتضمن بُعد القيمة المضادة في حرب المعلومات الهجمات الممكنة على نظم المعلومات، التي تشكل البنية الأساسية للمجتمعات الحديثة، مثل نظم المحاسبة، والتحكم في حركة الطائرات، وشبكات الاتصال.. الخ، والأسلحة التي يمكن أن تقوم بهذا الأمر قد تكون قنابل تقليدية

أو فيروسات حاسوب، وقد تكون معقدة مثل النبضات الكهرومغناطيسية (EMP)[48].

ليست حرب المعلومات مصدر قلق للمجتمعات الصناعية المتقدمة مثل الولايات المتحدة، وحدها دون غيرها من المجتمعات الأخرى؛ إذ تخشى وزارة الاتصالات الهندية قيام وكالات الاستخبارات الغربية بالاستراق غير المرخص، في حال أن جهات أجنبية تمتلك أجزاء من نظام الاتصالات الهندي. وقد ذكر تقرير صادر عن لجنة الاتصالات في البرلمان الهندي في حزيران/ يونيو 1995 أن هذا الأمر يمكن أن "يشكل تهديداً خطيراً للأمة، وينتهك حرمة الحياة الخاصة للمواطنين"[49]. وليس واضحاً ما إذا كانت المجتمعات الصناعية المتقدمة أكثر عرضة للهجوم؛ حيث تعتمد اعتماداً كبيراً على تقنية المعلومات، أم أنها أقل عرضة للهجوم؛ حيث تمتلك الأسلحة المطلوبة لشن حرب المعلومات. لكن الواضح أن تلك الدول تحتاج إلى تقويم إمكاناتها ونقاط الضعف فيها، فيما يتعلق بحرب المعلومات.

الاستجابات

بعد تحديد التهديدات الخارجية والداخلية، يجب على الدول أن تقوِّم إمكاناتها، وما تعانيه من نقاط الضعف. ويشمل هذا الأمر عدة عوامل هي: الجغرافيا، والموارد الاقتصادية، والقدرات العسكرية، والموارد الاستخباراتية، ونوعية القيادة، والتلاحم الوطني، وإمكانية تكوين تحالفات. ونؤكد ما ذكرناه آنفاً من أن الموارد الاقتصادية تعد من العوامل الأساسية؛ لأنها يمكن أن تحوَّل إلى إمكانات عسكرية، بيد أنه من الصعوبة

بمكان أن نتغلب على موقع جغرافي سيئ أو قيادة سيئة أو صراع داخلي. ويمكن الحصول على المعلومات الاستخباراتية من خلال وسائل وطنية، وقد يتبادل الحلفاء ما لديهم من مصادر استخباراتية.

يجب على الدول كذلك أن تختار مزيجاً من الاستراتيجيات، الأحادية والمتعددة الأطراف، لتحقيق الردع والدفاع معاً. وأساس الردع هو إقناع الدول القومية الأخرى بالعدول عن التصرفات التي تضر بمصالح دولتك، ويمكن أن يتم ذلك بالاستعداد للدفاع عن أراضي دولتك دفاعاً ناجحاً يمنع من شن أي هجوم عليها، وهذا هو منطق الردع بالمنع، ويتضمن هذا النوع من الردع إقناع الخصوم بأن دولتك منيعة لا يؤثر فيها أي عدوان. ويعرِّف بيرنارد برودي الفرق بين الدفاع والردع عند وصفه لتأثير الأسلحة النووية بقوله:

"إن الهدف الأساسي حتى هذه اللحظة لمؤسستنا العسكرية هو تحقيق النصر في الحرب، ومن الآن فصاعداً يجب أن يصبح تجنب الحرب هدفها وغايتها، ولا يكاد يكون لها هدف أكثر نفعاً من هذا"[(50)].

إن الهدف الأسمى هو الردع الناجح، فإذا نجح ردعك نجاحاً تاماً، فليس باستطاعة أي خصم عندئذ أن يتحدى مصالحك. والدفاع الناجح ضرورة كذلك، ولكن بدرجة أقل؛ لأن الدمار والخسائر المالية التي تنجم عن الحرب، وإن تحقق النصر فيها يمكن أن تكون فادحة، ومثال ذلك ما لحق بفرنسا 1914ـ 1918 والكويت 1990ـ 1991، أما أسوأ نتيجة فهي الدفاع الفاشل.

علاوة على الردع بالمنع، توجد ثلاث استراتيجيات أخرى للردع التقليدي، هي: الردع بالعقاب، وهو أكثر الأساليب شيوعاً، ويشمل التهديد بالعقاب الشديد، إذا ما أقدم الخصم على القيام بأعمال مرفوضة.

وثانيهما إعادة التأكيد بهدف تحاشي الدفاع العنيف من قبل الخصوم، عن طريق إقناعهم بحسن نواياك. وأخيراً الاسترضاء الذي يتضمن مكافأة الخصم على الامتناع عن القيام بأعمال غير مرغوب فيها[51].

وعادة ما تجتمع استراتيجيات الردع هذه معاً في مواجهة الخصم؛ إذ إن الاستراتيجية التي تقوم على المنع التام فقط، لا يتوقع لها أن تكون فعالة تماماً؛ لأن توقع الفشل غير المكلف لا يعد رادعاً[52]. وبالتالي فإن التهديد بالعقاب ضروري لدعم الردع بالمنع، حتى يتوقع الطرف المهاجم المحتمل أنه سيدفع ثمن عدوانه. ويمكن "كسب الوقت" عن طريق الاسترضاء، حتى تدعم القوات المسلحة مواقعها فتتيح المجال لاستراتيجية الردع بالعقاب أو المنع. ويبدو أن نيفيل تشامبرلين*، كان يرى الاسترضاء في ضوء هذا الأمر.

يتوقف اختيار استراتيجية الردع، والاعتماد على الطرف الواحد أو الأطراف المتعددة، على طبيعة التهديد وعلى خصائص الدول المدافعة، فمثلاً يبلغ الإنفاق العسكري الأمريكي 34٪ من مجموع الإنفاق العسكري العالمي؛ وهي نسبة تزيد عن ثلاثة أضعاف مستوى الإنفاق الروسي الذي يمثل 10٪ من الإنفاق العالمي[53]. وهذا يعطي الولايات المتحدة الأمريكية خيار الطرف الواحد "الاعتماد على الذات"، ويُفقد خيار الأطراف المتعددة أهميته؛ لأن أياً من الحلفاء المحتملين ليس قوياً بالدرجة الكافية، لزيادة القدرات الأمريكية بصورة ملموسة.

ومن ناحية أخرى، نجد أن الدول الضعيفة التي لا تتمتع بدفاعات جغرافية، تعد عرضة للهجوم من قبل جيرانها الأقوياء. ويتعزز أمن هذه

* نيفيل تشامبرلين (1869 ـ 1940) سياسي بريطاني، أصبح رئيساً للوزراء بين عامي 1937 ـ 1940.

الدول، إذا لم تطمع الدول القوية في الدول الضعيفة، أو إذا كانت الدولتان تواجهان عدواً مشتركاً، أو إذا كانت الدولة الضعيفة تستطيع أن تطور قدرات عسكرية تكفي لردع العدوان. وخير مثال على ذلك سياسة الردع النووي الفرنسية القائمة على مبدأ "ردع الضعيف للقوي"؛ فقد كانت فرنسا تعتقد أن دولة ضعيفة مثلها مقارنة بغيرها، بإمكانها أن تستخدم التهديدات النووية لردع خصم أقوى - الاتحاد السوفيتي - عن طريق التهديد بإيقاع قدر من الدمار الانتقامي بالاتحاد السوفيتي، أكبر مما يمكن أن يحقق الاتحاد السوفيتي من هزيمة فرنسا، واستطاعت فرنسا أن تردع "الدب" السوفيتي عن طريق التهديد "بأن تقطع ذراعه".

وفي أغلب الأحوال، عندما تتعرض الدول الضعيفة لخطر جاراتها الأقوى، يصبح لزاماً عليها أن تعتمد على حلفاء، أو على تسامح جاراتها. وتظهر الدراسات العملية أن التحالفات لا يمكن الاعتماد عليها؛ فخلال الفترة ما بين عامي 1816 و1965 - على سبيل المثال - لم يف ثلاثة أرباع الشركاء في التحالف بالتزاماتهم عندما تعرض أحد الحلفاء للهجوم[54]، ويبدو من هذا أن التحالفات لا قيمة لها. لكن هذا ليس صحيحاً، ولكي نفهم السبب يجب أن نفرق بين الردع العام، والردع الفوري، والردع الفاشل.

يرى باتريك مورجان أن الردع الفوري يكون موجوداً عندما "يوجد عداء بين دولتين، حيث يفكر المسؤولون بجدية في إحدى الدولتين على الأقل بمهاجمة منطقة ما تهم الدولة الثانية"[55]. أما الردع العام فلا يتضمن تهديدات معينة، بل هو يفترض فقط أن "تفكر الدولتان، متى ما سنحت لهما الفرص، في اللجوء إلى القوة"[56]. أما قياس فعالية الردع فهو أمر

ليس باليسير، ولكي يحدث الردع يجب أن يكون هناك عدوان محتمل، ودولة أخرى تسعى إلى منع ذلك العدوان. ولأن محاولات الردع الفوري أكثر وضوحاً، فإنها تنال القدر الأكبر من الاهتمام، رغم أن الردع العام أكثر أهمية من الناحية الفعلية، ويحقق أكبر قدر من النجاح عندما لا يفكر المعتدون المحتملون أبداً في إمكانية العدوان.

"إن المدافعين يلجؤون إلى الردع الفوري فقط بعد ما يخفق الردع العام، أو عندما يتوقعون أنه سيخفق، ويعتقدون أن التعبير بصراحة عن نيتهم في الدفاع عن مصالحهم، أمر مهم وضروري. ولأن الردع الفوري هو استجابة لدلائل على أن هناك تحدياً ما محتملاً أو وشيكاً، فإن معدل نجاحه يكون مؤشراً ضعيفاً على فعاليته. كما أن تقويم الردع القائم على المواجهات المباشرة التي بدأ فيها قادة الخصم يفكرون في التحدي، يقلل من قيمة فاعليته "[57].

وتعد حالات إخفاق التحالفات حالات قصوى؛ لأن إخفاق الردع العام والردع الفوري، ينجم عنه عدم استطاعة المدافع الوفاء بالتزامه، وتقع هذه السلسلة من الأحداث عندما يتوقع المعتدي من المدافع أن يعيد ترتيب صفوفه، ويمكن أن يكون الردع ناجحاً، إذا ما توقع المعتدي دفاع الحلفاء. ويذكر بونيو دي مسكيتا أن "الهجمات التي تشن ضد الدول التي لها حلفاء، أقل كثيراً من تلك التي تشن ضد الدول التي ليس لها حلفاء، وأن الهجمات نادرة بوجه عام، الأمر الذي يقدم دليلاً عملياً على القول بأن التوقعات الخارجة عن نطاق التوازن تردع الهجمات في الحالات التي يُعتقد فيها أن الحلفاء يمكن أن يعتمد عليهم "[58].

الخاتمـــة

ناقشنا في هذه الورقة البحثية المفاهيم الأساسية لتحليل الأمن القومي، وينبغي أن تكون الخطوة التالية أن يطبق هذا الإطار على الحاجات الأمنية لدولة بعينها. ومع ضرورة الانتباه إلى الطبيعة الأساسية للسياسة الدولية، وتجنب العقبات التي تعترض صنع القرار الموضوعي وتنفيذه بشكل أمين، يجب أن تظل مهمة المحلل أن يقدم لواضعي السياسات ما يسهم في تحديد الاستراتيجية التي تحقق الأهداف القومية. ويعد إنجاز هذا الأمر - في إطار القيود التي تفرضها الإمكانيات والمسؤوليات المتاحة - مهمة يتطلب الاضطلاع بها أموراً كثيرة، لكنها تبقى حيوية بالنسبة إلى خير الوطن وسلامته.

الهوامش

1. Jaakko Blomberg, "Finland's Envolving Security Policy." *NATO Review* (February 1993). Electronic version; no pagination.

2. عبر فيلسوف كلاسيكي آخر هو توماس هوبز عن مشاعر مماثلة في كتابه (The Leviathan) (1651) بقوله: "في كل العصور نجد أن الملوك وأصحاب السلطة والسيادة يشعرون بغيرة مستمرة، ويتخذون دائماً وضع المصارعين، وذلك بسبب استقلالهم؛ لذا تجدهم يشهرون أسلحتهم، ويحدقون في بعضهم البعض؛ أي أن قلاعهم وحصونهم ومدافعهم تكون موجهة نحو جيرانهم، وكأنهم في حالة حرب".

3. يقول مايكل ماندلباوم "إن عالماً لا تشهر فيه دولة ما أسلحتها، لا بد من أن يكون عالماً خالياً من القلاقل، وإن عالماً خالياً من القلاقل لا بد من أن يكون عالماً لا يعرف الفوضى.

Walter S. Jones *The Logic of Internationl Relations*, 5th ed. (Boston: Little Brown, 1985), p. 497.

4. يرى مايكل ماندلباوم أن "العالم الذي لا تستطيع فيه دولة ما أن تحمل السلاح عالم لا ينعم بالأمن، والعالم الذي لا يسوده الأمن تسوده الفوضى". انظر:

The Nuclear Question: The US and Nuclear Weapons, 1946 - 76, (New York: Cambridge University Press, 1979), p. 5.

5. Kenneth N. Waltz, *Theory of Internationl Politics* (Reading, MA: Addision-Wesley, 1979), p. 64.

6. Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976), p. 66.

7. مردود الخانتين (ع ن) و (ن ع) مسجل في الصف الأول والعمود الثاني.

.8 Robert Axelrod, *The Evolution of Cooperation* (New York: Basic Books, 1984), pp. 27-54.

.9 تسمى حالة السلسلة المتوقعة من التفاعلات المستقبلية "ظل المستقبل"، ويكون ظل المستقبل طويلاً عندما يتوقع صانعو القرار علاقة طويلة الأمد تتضمن المردود في الحاضر والمستقبل، وعندما يكون ظل المستقبل قصيراً نتوقع مردودات مستقبلية قليلة، وبالتالي فإن الحافز على التعاون يتلاشى. انظر:

Kenneth A. Oye, "Explaining Cooperation Under Anarchy: Hypotheses and Strategies," *World Politics*, Vol. 38, No. 1, (October 1985), p. 1-24.

.10 انظر:

Joseph S. Nye, Jr., *Understanding International Conflicts: An Introduction to Theory and History*, 2nd edition (New York: Longman, 1997), p. 14.

.11 انظر:

The World Factbook 1995 (Washington, DC: Central Intelligence Agency, CD ROM edition, 29 November 1995).

.12 انظر:

Kalevi J. Holsti, *Peace and War: Armed Conflicts and International Order, 1648-1989* (New York: Cambridge University Press, 1991), pp. 307-308.

.13 John A. Vasquez, "Why Do Neighbors Fight? Proximity, Interaction, or Territoriality," *Journal of Peace Research*, Vol. 32, No. 3, (August 1995), p. 281.

.14 Bruce Bueno de Mesquita and David Lalman, *War and Domestic & International Imperatives* (New Haven: Yale University Press, 1992), p. 8.

.15 Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979), p. 166.

.16 Randolph M. Siverson and Juliann Emmons: "Birds of a Feather: Democratic Political Systems, and Alliance Choices," *Journal of Conflict Resolution*, Vol. 35, No. 2 (June 1991), p. 303.

ويرى روسيت كذلك أن "الأيديولوجية والنظام السياسي وغيرها من الخيارات غير النفعية، يمكن أن تكون أكثر أهمية في وقت السلم منها في وقت الحرب.
انظر:
Bruce M. Russett, *Power and Community in World Politics* (San Francisco, W.H. Freeman, 1974), p. 298.

17. Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?", *Foreign Affairs*, Vol. 72, No. 3 (Summer 1993), pp. 22-49 and *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order* (New York: Simon and Schuster, 1996).

18. Samuel P. Huntington, "The Clash of Civilizations?" *Foreign Affairs*, Vol. 72, No. 3 (Summer 1993), p. 41.

هناك دراسة أخرى حديثة تتناول أهمية العوامل الثقافية والتاريخية، وهي:

Francis Fukuyama, *Trust: The Social Virtues and the Creation of Prosperity* (New York: The Free Press, 1995).

19. Miroslav Nincic, *Democracy and Foreign Policy: The Fall of Political Realism* (New York: Columbia University Press, 1992), p. 165.

20. يخلص نسيك إلى أنه "من الممكن أن نتحدث عن المصلحة القومية الموضوعية فقط، عندما تتعرض المصالح الحاسمة لتهديد خطير (وهي حالة نادرة)، وفي معظم الظروف الأخرى تظهر المصلحة الوطنية من مجموعة من الخيارات المحلية الديمقراطية الحقة. انظر:
Miroslav Mincic, *Democracy and Foreign Policy: The Fall of Political Realism*, (New York: Columbia University Press, 1992), p. 168.

21. انظر:
Robert S. McNamara with Brain VanDeMark, *In Retrospect: The Tragedy and Lessons of Vietnam* (New York: Times Books, 1995).

22. Russell Baker, "What L.B.J. Knew," *The New York Times*, 18 March 1997, p. A19.

23. انظر، على سبيل المثال :

Graham Allison, *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis* (Boston: Little Brown, 1971).

24. يمكن أن يختلف عدد المشاركين اختلافاً كبيراً، حتى في البلدان التي تبدو متشابهة في الظاهر، فالقوة السياسية على سبيل المثال تتسم بالمركزية في بريطانيا أكثر بكثير منها في الولايات المتحدة الأمريكية، فالسياسة الأمنية البريطانية يضعها مجلس الوزراء، ولا يتدخل فيها حتى شاغلو المقاعد الخلفية في الحزب الحاكم. لم تحدث على سبيل المثال مناقشة رسمية في مجلس العموم بشأن السياسة النووية بين عامي 1965 و1980. انظر :

Peter Malone, *The British Nuclear Deterrence* (London: Croom Helm, 1984).

25. انظر :

Irving L. Janis, *Groupthink: Psychological Studies of Policy Decisions and Fiascoes* (Boston: Houghton Mifflin, 1982); Paul T. Hart, *Groupthink in Government: A Study of Small Groups and Policy Failure* (Rockland, MA: Swets & Zeitlinger, 1990); Kevin V. Mulcahy, "*Rethinking Groupthink: Walt Rostow and the National Security* Advisory Process in the Johnson Administration,", *Presidential Studies Quarterly*, Vol. 25, No. 2 (Spring 1995), pp. 237-250; Eric Stern and Bengt Sundelius, "The Essence of Groupthink". *Mershon International Studies Review*, Vol. 38, Supplement 1 (April 1994), pp. 101-107.

26. انظر :

Mark Schafer and Scott Crichlow, "Antecedents of Groupthink: A Quantitative Study," *The Journal of Conflict Resolution*, Vol. 40, No. 3 (September 1996), pp. 415-435.

27. Alexander L. George, *Presidential Decision Making in Foreign Policy: The Effective Use of Information and Advice* (Boulder, CO: Westview, 1980), p. 193.

28. Ibid., p. 194.

29. Yuen Foong Khong, *Analogies at War: Korea, Munich, Dien Bien Phu, and the Vietnam Decisions of 1965* (Princeton, NJ: Princeton Univeristy Press, 1992).

30. Karl Mannheim, "The Problem of Generations." in Paul Keschemeti (ed.) *Essays on the Sociology of Knowledge*, (New York: Oxford University Press, 1952), p. 392.

31. ينطبق ذلك حتى على الحلفاء المقربين الذين يشتركون في ثقافة واحدة، انظر:
Richard E. Neustadt, *Alliance Politics* (New York: Columbia University Press, 1970).

32. Graham T. Allison, *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis* (Boston: Little Brown, 1971), pp. 78-79.

33. Richard Neustadt, *Presidential Power: The Politics of Leadership* (New York: John Wiley, 1960), p. 19.

34. Colin L. Powell, "The NSC Advisor: Process Manager and More.", *The Bureaucrat*, Vol. 18, No. 2 (Summer 1989), p. 46.

35. Morton Halperin, *Bureaucratic Politics & Foreign Policy* (Washington, DC: Brookings, 1974), p. 28.

36. International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance 1996/97* (London: Oxford University Press for IISS, 1996), pp. 129-149.

37. Samuel P. Huntington, "Why International Primacy Matters," *International Security*, Vol. 17, No. 4 (Spring 1993), p. 69.

38. انظر:
Robert Jervis, "War and Misperception." *Journal of Interdisciplinary History*, Vol. 18, No. 4, (Spring 1988), p. 688.

39. انظر: على سبيل المثال
Can America Catch Up? (Washington, D.C: Committee on the Present Danger, 1984) and Franklyn D. Holzman, "Politics and Guesswork: CIA and DIA Estimates of Soviet Military Spending." *International Security* Vol. 14, No. 2 (Fall 1989).

40. Carl von Clausewitz, *On War*, J.J. Graham translator (Baltimore: Penguin Classics, 1968), p. 115.

41. في بعض الحالات تدخلت قوات أجنبية. انظر:
SIPRI Yearbook 1996: Armaments, Disarmament and International Security (Oxford: Oxford University Press, 1996).

42. انظر:
Robert D. Kaplan, *The Ends of the Earth: A Journey at the Dawn of the 21st Century* (New York: Random House, 1996).

43. للرجوع إلى دراسة هذا النمط من الصراعات العرقية ـ السياسية:
Ted Robert Gurr and Barbara Harff, *Ethnic Conflict in World Politics* (Boulder: Westview, 1994).

44. C41 تعني نظم القيادة والسيطرة والاتصالات والحاسوب والاستخبارات.
command, control, communications, computer systems, and intelligence.

45. William J. Perry, "Desert Storm and Deterrence," *Foreign Affairs*, Vol. 70, No. 4 (Fall 1991), pp. 66-82 and Mark D. Mandeles, Thomas G. Hone and Sanford S. Terry, *Managing "Command and Control" in the Persian Gulf War* (Westport, CT: Praeger, 1996).

46. Gene I Rochlin and Chris C. Demchak, *Lessons of the Gulf War: Ascendant Technology and Declining Capability* (Berkeley: University of California, 1991). Policy Papers in International Affairs, No. 39, p. 18.

47. Ibid.

48. يمكن أن يؤدي اندفاع الهواء الذري فوق وسط الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق قدر من النبضات الكهرومغناطيسية يكفي لتعطيل نظم الاتصالات.

49. انظر:
"India worries about national security and private telephone networks." Copyright 1995 Rishab Aiyer Ghosh (rishab@dxm.org).

50. Bernard Brodie, *Absolute Weapon: Atomic Power and World Order* (New York: Harcourt, Brace, 1946), p. 76.

51. David Garnham, "Deterrence Essentials: Keys to Controlling an Adversary's Behavior". *The Emirates Occassional Papers*, No. 3 (Abu Dhabi: The Emirates Centre for Strategic Studies and Research, UAE, 1995).

52. Jonathan Shimshoni, *Israel and Conventional Deterrence: Border Warfare from 1953 to 1970* (Ithaca: Cornell University Press, 1988), p. 15.

53. حسبت من بيانات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
The Military Balance 1996/ 1997 (London: Oxford University Press for IISS, 1996), p. 306 and p. 311.

54. انظر :
Alan Ned Sabrosky, "Interstate Alliances: Their Reliability and the Expansion of War" in David Singer (ed.) *The Correlates of War:* (New York: The Free Press, 1979), pp. 161-198.

55. Patrick Morgan, *Deterrence: A conceptual Analysis*, 2nd ed. (Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1983), p. 35.

56. Ibid., p. 42.

57. Richard Ned Lebow and Janice Gross Stein, *When Does Deterrence Succeed And How Do We Know?* (Ottawa, ONT: Canadian Institute for International Peace and Security, 1990), p. 10.

58. Bruce Bueno de Mesquita, "Counterfactuals and International Affairs: Some Insights From Game Theory. In Philip E. Tetlock and Aaron Belkin (eds.) *Counterfactual Thought Experiments in World Politics: Logical, Methodological, and Psychological Perspectives,"* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1996), p. 217.

أساسيات الأمن القومي
تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

ديفيد جارنم

* البروفيسور ديفيد جارنم هو أستاذ العلوم السياسية في جامعة ويسكونسن ميلووكي. نال درجة البكالوريوس من جامعة كورنيل، ودرجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة مينيسوتا بالولايات المتحدة.

* تركز أبحاثه على النزاعات الدولية، وعلى السياسة الدفاعية والخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. قام إبان حرب الخليج الثانية 1990 ـ 1991 باختبار التحالفات الشرق أوسطية، كما ألف كتاباً بعنوان "سياسات التعاون الدفاعي الأوربي: ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، أمريكا" (1998).

* يشتمل اثنان من مشاريع أبحاثه الحالية على مقارنة للثقافات السياسية في مجموعة الدول السبع الصناعية، وعلى دراسة عن العلاقة بين خسائر الحرب ومساندة الرأي العام للحروب في الدول الديمقراطية.

صدر عن «سلسلة محاضرات الإمارات»

1 ـ بريطانيا والشرق الأوسط : نحو القرن الحادي والعشرين

مالكولم ريفكند

2 ـ حركات الإسلام السياسي والمستقبل

د. رضوان السيد

3 ـ اتفاقية الجات وآثارها على دول الخليج العربية

محمد سليم

4 ـ إدارة الأزمات

د. محمد رشاد الحملاوي

5 ـ السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي

لينكولن بلومفيلد

6 ـ المشكلة السكانية والسلم الدولي

د. عدنان السيد حسين

7 ـ مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج

د. محمد مصلح

8 ـ التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية

خليل علي حيدر

9 ـ الإعلام وحرب الخليج : رواية شاهد عيان

بيتر آرنيت

10 ـ الشورى بين النص والتجربة التاريخية

د. رضوان السيد

11 ـ مشكلات الأمن في الخليج العربي
منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية

د. جمال زكريا قاسم

12 ـ التجربة الديمقراطية في الأردن : واقعها ومستقبلها

د. هاني الحوراني

13 ـ التعليم في القرن الحادي والعشرين

د. جيرزي فياتر

14 ـ تأثير تكنولوجيا الفضاء والكومبيوتر على أجهزة الإعلام العربية

محمد عارف

15 ـ التعليم ومشاركة الآباء بين علم النفس والسياسة

دانييل سافران

16 ـ أمن الخليج وانعكاساته على دولة الإمارات العربية المتحدة

العقيد الركن/ محمد أحمد آل حامد

17 ـ الإمارات العربية المتحدة «آفاق وتحديات»

نخبة من الباحثين

18 ـ أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن
خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود

19 ـ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط
والصراع العربي ـ الإسرائيلي

د. شبلي تلحمي

20 ـ العلاقات الفلسطينية ـ العربية من المنفى إلى الحكم الذاتي

د. خليل شقاقي

21 ـ أساسيات الأمن القومي : تطبيقات على دولة الإمارات العربية المتحدة

ديفيد جارنم



مـركـز الإمـارات للدراسـات والبـحـوث الاسـتـراتـيـجـيـة
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

ص. ب : 4567 ـ أبوظبي ـ الإمارات العربية المتحدة
E-mail: root@ecssr.edu ـ 9712 - 769944 :فاكس ـ 9712 - 722776 :تلفون
http://www.ecssr.ac.ae